اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الإسكوا)
الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2007/1
3 April 2007
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

حلقة نقاش شبه إقليمية بعنوان
"عقدٌ على إنجازات الاسكوا في مجال تنمية المجتمع المحل"
عمان، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

تقريـــر

حلقة النقاش شبه الإقليمية "عقدٌ على إنجازات الاسكوا في مجال تنمية المجتمع المحلي"، عمان – ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

موجـز

تستمد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) اهتمامها بتنمية المجتمع المحلي من المواثيق والقرارات الدولية والإقليمية. وقد تجسّد اهتمامها في تنفيذ مجموعة من الأنشطة الميدانية وبرامج بناء القدرات التي تأتي حلقة النقاش هذه في سياق تقويم منهج التدخل في المشاريع الميدانية، والنظر في جدوى برامج بناء القدرات ومجالات تطويرها وتعزيز الاستفادة منها.

نظمت الاسكوا حلقة النقاش شبه الإقليمية حول "عقدٌ على إنجازات الاسكوا في مجال تنمية المجتمع المحلي" في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ في عمان–الأردن، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى (كاردني) ومركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط ومؤسسة الصفدي. وقد استهدفت حلقة النقاش (أ) تقويم منهج الاسكوا، والنظر في جدوى اعتماده كإطار نموذجي لتصميم سياسة متكاملة للتنمية الاجتماعية بمشاركة المجتمع المحلي؛ (ب) توفير اقتراحات محددة بشأن مجالات تطوير أدبيات الاسكوا وبرامجها في بناء القدرات وتوسيع نطاق المستفيدين منها؛ بالإضافة إلى (ج) تحديد سُبل الاستفادة من تجارب الاسكوا لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في عملية السياسة الاجتماعية، ولا سيما في صياغة السياسات الاجتماعية والمساهمة في تنفيذها ورصدها، بالشراكة مع الهيئات الحكومية. ويتضمن هذا التقرير لمحة بشأن جلسة افتتاح حلقة النقاش والتوصيات العامة الصادرة عنها، وموجز حول العروض المقدمة بشأن محاور الحلقة وما أُثير حول كلّ منها من مناقشات واستنتاجات.

شارك في حلقة النقاش مجموعة من خبراء وأخصائيين في التنمية المحلية والتنمية الاجتماعية، كما شارك كوادر من المستفيدين من برامج الاسكوا الذين يعملون في إدارة المشاريع والبرامج الحكومية والأهلية. وشارك أيضاً ممثلو جهات مانحة ومسؤولو برامج في منظمات أهلية وإقليمية ودولية، إضافة إلى موظفي الاسكوا. (ترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٣
الفصل		
أولاً- توصيات حلقة النقاش واستنتاجاتها	٤-٥	٤
ألف- توصيات	٤	٤
باء- استنتاجات	٥	٥
ثانياً- محاور حلقة النقاش	٦-١٧	٨
ألف- جدوى المنهج الشامل لتنمية المجتمع المحلي	٦-٧	٨
باء- نموذج سياسة التدخل في تنمية المجتمع المحلي	٨-١٣	٩
جيم- بناء القدرات وتعزيز الشراكة في تنمية المجتمع	١٤-١٦	١١
دال- الجلسة الختامية	١٧	١٢
ثالثاً- الحضور وتنظيم حلقة النقاش	١٨-٢١	١٣
ألف- افتتاح أعمال حلقة النقاش	١٨	١٣
باء- الحضور	١٩	١٤
جيم- مكان حلقة النقاش وتاريخ عقدها	٢٠	١٤
دال- الوثائق.....	٢١	١٤

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين ١٥

المرفق الثاني- قائمة الوثائق ١٨

مقدمة

١- عملت الاسكوا على استثمار فرص نشاطها الميداني في توثيق خبرات تعاملها مع قضايا التنمية المحلية وتطبيقها منهجاً شاملاً لتنظيم عمليات التدخل، إستناداً إلى مبدأ المشاركة. وبناءً على اختبارها لأهمية الموارد البشرية ولمدى اعتماد منهج تنمية المجتمع المحلي على المشاركة، عملت الاسكوا على إعداد أدلة وبرامج تدريبية خاصة ببناء القدرات وتطوير المعارف والمهارات وتعزيز الاتجاهات الإيجابية للعاملين والمدربين والباحثين في تنمية المجتمع المحلي، وذلك بهدف تمكين المجتمع المحلي من المشاركة في عملية التنمية وتنسيق فعالياته مع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد جاءت هذه الأدلة والبرامج استجابة للمعوقات التي واجهتها الحكومات والمنظمات الأهلية والدولية العاملة في تنمية المجتمع المحلي، وأبرزها: غياب مفهوم التنمية المحلية ومرتكزات سياستها، ونقص الأدبيات الشاملة باللغة العربية، وندرة الكفاءات المهيأة لإدارة المشاريع وبرامج التدريب وأعمال البحث بالمشاركة.

٢- إن ملاءمة منهج تنفيذ المشاريع وجدوى برامج بناء القدرات في التنمية المحلية، قد تُوِّجَا بقرارات تؤكد على تبني هذه البرامج على المستويَين الإقليمي والوطني، أبرزها قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الرابعة والعشرين، وقرار الدورة الحادية والعشرين لدول الاسكوا، بالإضافة إلى قرارات جهات دولية وإقليمية ومنظمات أهلية مختلفة عقدت شراكتها مع الاسكوا للاستفادة من هذه البرامج. وفي هذا السياق، أعدت الاسكوا تقريراً عن حصيلة نشاطاتها في تنمية المجتمع المحلي، سواءً بالنسبة لمنهج تنفيذ المشاريع الميدانية أو بالنسبة لبرامج بناء القدرات في تنمية المجتمع المحلي. وهو التقرير الذي جرى توزيعه على المشاركين قبل موعد انعقاد حلقة النقاش بغية إفساح المجال للاطلاع عليه وتمكين المناقشة في ضوء المعلومات التي يوفرها هذا التقرير. كما أعدت الاسكوا مذكرة توضيحية بشأن أهداف الاجتماع وجدول أعماله وتوزع محاور جلساته التي أُعدَّ لكلٍّ منها عرضٌ موجز جرى توزيعه على المشاركين تسهيلاً لجلسات المناقشة، هذا بالإضافة إلى توزيع وثائق بحثية ذات صلة مباشرة بمحاور المناقشة.

٣- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) حلقة النقاش شبه الإقليمية حول "عقدٌ على إنجازات الاسكوا في مجال تنمية المجتمع المحلي" في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ في عمان-الأردن، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى (كاردني) ومركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط ومؤسسة الصفدي. وقد استهدفت حلقة النقاش (أ) تقويم منهج الاسكوا، والنظر في جدوى اعتماده كإطار نموذجي لتصميم سياسة متكاملة لتنمية المجتمع المحلي؛ (ب) توفير اقتراحات محددة بشأن مجالات تطوير أدبيات الاسكوا وبرامجها في بناء القدرات وتوسيع نطاق المستفيدين منها؛ بالإضافة إلى (ج) تحديد سُبل الاستفادة من تجارب الاسكوا لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في عملية السياسة الاجتماعية، ولا سيما في صياغة السياسات الاجتماعية والمساهمة في تنفيذها ورصدها، بالشراكة مع الهيئات الحكومية. ويتضمن هذا التقرير لمحة بشأن جلسة افتتاح حلقة النقاش والتوصيات العامة الصادرة عنها، وموجز حول العروض المقدمة بشأن محاور الحلقة وما أثير حول كلّ منها من مناقشات واستنتاجات.

أولاً- توصيات حلقة النقاش واستنتاجاتها

ألف- توصيات

٤- تركزت أبرز اقتراحات المشاركين وتوصياتهم بحسب محاور حلقة النقاش، كما يلي:

١- توصيات خاصة بالمحور الأول "جدوى منهج تنمية المجتمع المحلي"

(أ) إنشاء مراصد على مستوى المناطق أو المحافظات بهدف توثيق الأدبيات وترويج برامج بناء القدرات، وتبادل حصيلة التجارب وتعزيز الشراكات لتفعيل التدخل في منهج التنمية؛

(ب) تطوير منهجيات البحث العلمي لتوفير المعلومات، بما يكفل مشاركة القوى المحلية بوضع أهداف البحث وتنفيذ عملياته؛

(ج) تفعيل دور الإدارات المحلية في التنمية من خلال تطوير التشريعات وتعزيز الكفاءة والشفافية وإتاحة المعلومات وتقليص علاقات الانتفاع بين الإدارة والمستفيد؛

(د) أهمية اعتماد منهج الإسكوا في تنمية المجتمع المحلي، لما يضطلع به من قدرة على تشخيص الواقع وتطبيق نموذج أو منهج شامل متعدد التخصصات ومتداخل القطاعات يهدف إلى تنظيم المجتمع المحلي بصفته الإطار التفاعلي لأي سياسة تنموية.

٢- توصيات خاصة بالمحور الثاني "محور نموذج سياسة التدخل في تنمية المجتمع المحلي"

(أ) تنظيم حلقة نقاش موسّعة في مقر جامعة الدول العربية حول إدارة سياسة التنمية وأسس تعزيز الشراكة في عملياتها؛

(ب) استمرار جهود الاسكوا لتطوير نموذج سياسة التدخل في التنمية المحلية ومتابعة تطبيقه وتأمين ارتباطه بالسياسة الاجتماعية على المستوى الوطني، وذلك انسجاماً مع الدور الأساسي للتنمية المحلية في تكوين المجتمع؛

(ج) ضرورة تعزيز ثقافة العمل الاجتماعي بموجب أسس تربوية صحيحة تركّز على قيم العدالة والمساواة، وتسليط الضوء على دور الإعلام المحلي في هذه الثقافة من حيث التعريف بالقضايا الاجتماعية وتحديد الحقوق الأساسية لتأمين حياة أفضل.

٣- توصيات خاصة بالمحور الثالث "بناء القدرات وتعزيز الشراكة في تنمية المجتمع المحلي"

(أ) لا ينفصل تمكين القدرات وتنظيم مبادرات التدخل وفق منهج متكامل للتنمية عن الأطر المؤسسية التي يعمل ضمنها هذا المنهج. لذلك، من المفيد البحث في تطوير أدبيات الاسكوا كبرامج لمؤسسات التعليم الثانوي والجامعي، سواء بالنسبة للمدارس والكليات المعنية أو بالنسبة لمعهد متخصص؛

وذلك يستتبع تعديلات وإضافات ضرورية من جهة، كما يفتح مجالات واسعة لتطوير المواد التعليمية عبر توجيه الأعمال التطبيقية نحو دراسة منهجيات التجارب الميدانية، والمساعدة في تحليل نتائج وسائل التمكين في تنفيذ البرامج، والإسهام في تعزيز تكامل سياسة تنمية المجتمع المحلي وتوسيع دائرة الشركاء المعنيين بها؛

(ب) البحث في توفير التمويل لوضع أدبيات الاسكوا وبرامجها على شبكة الانترنت، مما يسمح لمراكز التنمية المحلية في مختلف المناطق العربية استخدام هذه الأدبيات والبرامج، وتبادل الخبرات بشأن تطبيقها، وتطوير الشراكات استناداً لمنهجها المتكامل؛

(ج) دعم مبادرات ترويج المعرفة وتعزيز الشراكة بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتمكينها من المساهمة في قضايا التنمية وسياساتها بصورة فعالة، كونها شأنٌ عام يتطلب إتاحة المعلومات، وتبادل الخبرات، وإعداد الكوادر المؤهلة لتعميم ثقافة الخدمة المدنية، وبلورة التوجهات الضرورية لإصلاح هياكل المؤسسات وتعزيز قدراتها.

٤- توصيات الجلسة الختامية

(أ) لا يجوز الرهان على دور المجتمع المدني في السياسة الاجتماعية قبل البحث في موقعه الإنمائي وقدراته المؤسسية وأنماط النظم التي تحكم قواه وطبيعة موارده؛

(ب) لا تزال معظم الدول العربية بعيدة عن السياسة الاجتماعية المتكاملة، لذلك لا بد من تهيئة الظروف التمكينية لمثل هذه السياسة حيث تشكل التنمية المحلية محركاً أساسياً في الحوار بشأن مسائل السياسة الاجتماعية وضرورة ضمها إلى الأجندة الاجتماعية في حكومات دول الاسكوا، خاصة وأن استمرارية أنشطة الاسكوا في التنمية المحلية تساعدها على تنظيم مبادرات الحوار وتعزيز الشراكات بين القوى الفاعلة في التنمية؛

(ج) العمل على تطوير نموذج لتقديم المشورة للدول الأعضاء حول منهج المشاركة وتعزيز القدرات لتصميم السياسات العامة ومتابعة تنفيذها. ومن الضروري أن يوفر هذا النموذج دليلاً إرشاديا بشأن توجهات تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والحكومات، كما يوفر المعرفة بوسائل تمكين مؤسسات المجتمع المدني من متابعة التقدم المحرز في أهداف السياسة الاجتماعية وقياس نتائجها. هذا بالإضافة إلى توفيره الخبرة اللازمة بوسائل تقويم قدرات وإمكانيات هذه المؤسسات في مناقشة السياسة الاجتماعية والمشاركة في المشاريع التنموية المجدية.

باء- استنتاجات

٥- استخلصت من المناقشات النقاط والمسائل التالية:

(أ) يحافظ منهج الاسكوا في تقديمه للمعارف والخبرات المكتسبة، على طابع التوجهات العامة التي تفترض استكمال تفاصيلها بحسب الواقع الذي تنطبق عليه. إنه جهد موّجه لفهم التنمية التي يسعى إليها المجتمع والتي يمكن أن يشارك فيها مشاركة فاعلة. لذلك، فإن هذا المنهج ليس إملاءً بقدر ما

هو وسيلة لتطبيق ما يسعى إليه المجتمع المحلي من حيث التركيز على المشاركة وعلى دورها في تحديد الاحتياجات والبحث في سبل تحقيقها.

(ب) إن التمكين من المشاركة بمرتكزاتها الأساسية في المعرفة والتطبيق هي عملية ارتقائية متغيرة بحسب مجالات الخبرة المكتسبة ونتائج التطبيق الواقعي. لذلك، فإن أي منهجية لتنظيم عملية المشاركة لن تتجاوز التوجهات العامة التي قد تقبل القياس، ولكنها ستغفل دون شك اختلافات نوعية ذات أهمية قصوى في دعم المحرك الأساسي للتنمية، ألا وهو الموارد البشرية. كما أن الأطر التنظيمية القائمة تحت شعار المشاركة قد تؤدي دوراً معيقاً للمشاركة الحقيقية التي يتطلبها منهج تنمية المجتمع المحلي، ذلك أن ممثلي المجتمع المحلي، سواءً اللجان المحلية المنتخبة أو غيرها من حلقات التمثيل، ليسوا شركاء في عملية صنع قرار يستند إلى معرفة واقعية باحتياجات المجتمع المحلي. وفي المقابل، لم يساهموا في تمكين المجتمع المحلي من المشاركة في تنميةٍ ينتدب الممثلين المناسبين للتعبير عنها.

(ج) إضافة لمراكز البحث، فإن الجامعات والهيئات الأكاديمية توفر عدداً متزايداً من الدراسات والتقارير حول التدخل في التنمية المحلية، الأمر الذي يعكس تزايد الاهتمام بدور هذه التنمية في "العمل الاجتماعي". وبغية تعزيز الصلة بين القائمين على هذه الأبحاث ومستخدميها، وبتعبير آخر تعزيز دور الشباب الجامعي في العمل الاجتماعي الذي يستقطب اهتماماً متزايداً لدى العديد من بينهم، فمن المفيد تطوير أدبيات التنمية المحلية وإعدادها كبرامج تعليمية.

(د) هناك قدرٌ من هيمنة التفكير الإداري على مناهج تنمية المجتمع المحلي، بما يعني ذلك من إدارة عملياتها ومراحلها، علماً أن الطابع الشامل لعملية التدخل في تنمية المجتمع المحلي يقتضي مشاركة الجهات العاملة والقوى الفاعلة في منطقة هذا المجتمع. وبالتالي، لا تعتبر المشاركة مجرد إدارة فحسب بل هي تنظيم مثمر لنشاطات متنوعة ومتكاملة. وكثيراً ما ترتكز أولى مهام التدخل على مراجعة الأنظمة والإجراءات المؤسسية القائمة في إطار السلطة المحلية، والتي ربما تعمل على تشجيع نشاطات التنمية المحلية وتنظيمها. إن حسم هذه المسائل يرتهن بمعرفة واقع وظروف المجتمع المحلي، وبالتالي إيجاد قاعدة المصالح المؤثرة على الشراكة، كخطوة في عملية متطورة يأتي التنظيم تسهيلاً لها وليس العكس.

(هـ) إن أكثر العلاقات الاجتماعية شيوعاً من حيث أشكالها هو شكل التكتل (الذي يخضع لنظام يقيد الدخول إليه)؛ فالعلاقة الاجتماعية تخضع لمبدأ الصراع بمختلف أنماطه في توجيه النشاط. لذلك، من المفيد البحث في ماهية أنماط هذه التكتلات التي يمكن الرهان على دورها في تنسيق برامج التنمية ومشاريعها، وكذلك تعزيز الترابط بين مستويات هذه التنمية (المحلية والمناطقية والوطنية والإقليمية)، وكذلك البحث في قدرة هذه التكتلات على تفعيل الشراكة وتعبئة الرأي العام وإطلاق مبادرات الحوار بشأن سياسة التنمية وبرامجها المناسبة.

(و) طالما أن التنمية هي عبارة عن تغيير وتحولات حقيقية في البنى والعلاقات القائمة، خاصة في ما يتعلق بقيم التنمية خارج أطر المنفعة، فهي قضية مجتمعية لصيقة الصلة بالعقد الاجتماعي وليست مجرد مشاريع وبرامج. وما يمكن توقعه من نموذج التدخل هو تحديد اتجاهات هذه التنمية ورسم مساراتها؛

(ز) إن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وإطلاق اقتصاد السوق، يؤديان إلى تخفيض الدعم للمسائل الاجتماعية والشراكات المؤثرة على التنمية المحلية والمناطقية. وقد بات التنسيق بين المصالح الحكومية نفسها يخضع للمزيد من الشرذمة، وأصبح ما يصنّف ضمن خانة السياسة الاجتماعية معادياً للتنمية بمفهومها الشامل والتكاملي. فالتماثل مع الدول التي طبقت الليبرالية ليس واقعياً، لأن هذه الدول استندت إلى العقد الاجتماعي في تصميم السياسة الاجتماعية ولم تتخلّ عن نظم الحماية، كما تفعل دول المنطقة.

(ح) هناك عددٌ متزايدٌ من التدخلات التي تسعى إلى التأثير على نمط معيشة المجتمع المحلي، وهي تدخلات تتولاها مؤسسات حكومية ومنظمات أهلية وهيئات محلية وإقليمية ودولية مختلفة. تعمل هذه التدخلات ضمن أطرٍ متنوعة من البرامج والمشاريع الإنمائية التي لم تعتمد بمعظمها على منهج متكامل لإرشاد عمليات التدخل وتوفير وسائل وآليات تنسيق الأنشطة، مما أدى إلى سلبيات ومعوقات، أقلها هدر الموارد.

(ط) يقع منهج الاسكوا ضمن المناهج التي تصلح لتوجيه تدخل التنمية المحلية وتوفير معطيات تحليل وقياس الأداء الإنمائي، خاصة بالنسبة للأنشطة التي تشكل قواسم مشتركة بين المجتمعات على غرار مكافحة الفقر والحرمان. لكن صوابية توجيه التدخلات لا يغني عن البحث في مدى أهمية استهداف مسائل العدالة الاجتماعية في توفير التوجهات المناسبة لاهتمام المجتمع المدني وتوافق مؤسساته لتنظيم تدخلاتها وتفعيل دورها. وكذلك، لا يغني عن البحث حول الوسائل الملائمة لتوظيف نتائج هذه التدخلات وكيفية متابعة إنجازاتها.

(ي) أتاحت متابعة المشاريع الميدانية فرص التعرف على المسائل التي واجهت معظم الجهات المتدخلة، ومنها:

(١) التباس العلاقة بين تنمية المجتمع المحلي وإدارة الحكم المحلي، وخاصة فيما يتعلق بمفهوم ومنهج التدخل بالمشاركة ومجالاته وطبيعة التركيب المؤسسي وصلاحيات السلطة المحلية؛

(٢) تفاوت منهج البحوث الهادفة إلى التعرف على واقع المجتمع وبالتالي اختلاف مستوى فهم العلاقات التي تحكم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وخاصة فيما يتعلق بتطوير هذه العلاقات بمعزل عن أساليب الإكراه والدعاية؛

(٣) ضعف آليات التنسيق والشراكة، سواءً بالنسبة للقوى الفاعلة في المجتمع المحلي أو بالنسبة للقوى المؤثرة على تنميته، وخاصة في ما يتعلق بتركيب المؤسسات وقدرتها على تطوير هذه الآليات وتنفيذها خارج أطر المحاباة والمبادرات الفردية؛

(٤) حدود مساهمة برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي في تطوير سياسة متكاملة وفي توفير توجهات أو مقومات ترابط مستويات هذه السياسة، وخاصة في ما يتعلق بمستوياتها الوطنية والإقليمية؛

(٥) ضمانات استمرارية جهود تنمية المجتمع المحلي ومدى انتشار تأثيراتها بعد انسحاب الجهات المتدخلة، وخاصة في ما يتعلق بقدرات المشاركة بصفتها ركيزة أساسية لتحقيق هذه الضمانات؛

(٦) ضعف الأطر المنهجية وقصور نظم المعلومات في توفير التوجهات الضرورية لتعزيز قدرات المؤسسات (الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) وتفعيل دورها في صياغة السياسة الاجتماعية ورصد تنفيذها وفق مبدأ المشاركة والمسؤولية المجتمعية بشأن قضايا التنمية.

ثانياً- محاور حلقة النقاش

ألف- جدوى المنهج الشامل لتنمية المجتمع المحلي

٦- تركز عرض هذا المحور على البحث في أبرز المعوقات والتسهيلات التي واجهت المستفيدين من منهج الاسكوا في تصميم وتنفيذ ومتابعة مشاريع مشابهة أو برامج أوسع نطاقاً في تنمية المجتمع المحلي. استعرضت حلقة النقاش حصيلة هذه الاستفادة من خلال عروض مركّزة قدمها بعض المشاركين الذين عملوا على تطبيق برامج ومشاريع تنمية المجتمع المحلي استناداً إلى خبراتهم المكتسبة من منهج الاسكوا. وقد تناول عرض نتائج المشروع الميداني لتنمية المجتمع المحلي في "مصر" مجالات خطة عمل المشروع التي تعكس المفهوم الشامل للتنمية، وعقبات استمرارية أنشطة المشروع، كما تطرّق إلى الاستنتاجات بشأن منهج الاسكوا، وأبرزها:

(أ) استهداف المشروع لفئات المجتمع المحلي كافة، ومحاولته التعامل مع غالبية الموارد المتاحة في هذا المجتمع. فبالرغم من انطلاقه للعمل مع فئات محددة مثل القيادات المحلية وعناصر اللجان وغيرها، إلا أن هذا التحديد اتسع نطاقه تدريجيا ليشمل المتدربين والمشاركين في دورات التأهيل والإرشاد والمنتفعين من أنشطة المشروع المختلفة.

(ب) قدم المشروع نموذجا وجهدا ملحوظا لتمكين المجتمع المحلي من الاعتماد على الذات في مجالات عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية الخ، كما اظهر المشروع قدرة "جمعية التنمية المحلية" على تنظيم مبادرات المجتمع المحلي وبلورة احتياجاته وتنسيق جهوده.

(ج) إن تعدد وتنوع وتداخل الأهداف الإنمائية للمشروع قد أسهم في التعرف على العوامل الايجابية والسلبية في تجارب التنمية، وتشجيع المشاركة الشعبية وتطوير أساليبها، كما أسهم في مواجهة مشكلة الفقر وتعزيز القدرات الفردية والمؤسسية.

(د) أما أبرز مجالات الاستفادة المباشرة من تنفيذ المشروع، فتتمثل في الخبرات المكتسبة جراء المشاركة في تطبيق منهجه الإنمائي المناسب؛ وذلك واضح في تعامل جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مع المشروع، بصفته أحد المواقع المتقدمة لتنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"[١].

---

(١) جرى توزيع هذا البرنامج على المشاركين، كما جرى توزيع دراسة حول بناء قدرات العاملين في مراكز الخدمات الاجتماعية في لبنان، والتي تلحظ الاستفادة من برامج الاسكوا لبناء قدرات العاملين في مجال تنمية المجتمع المحلي.

٧- أما بالنسبة للمناقشة حول هذا المحور فقد تناولت مسائل متنوعة أبرزها:

(أ) تزايد عدد المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المتجهة نحو توفير الجهود لتنمية المجتمع المحلي، وتعزيز الدعم المقدَّم من المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة نظراً لجدواها واعتمادها على قدر من الشراكة في تحديد احتياجات المستفيدين منها وفي تنفيذ الأنشطة الملبية لها.

(ب) اعتماد هذه الجهود على مناهج مختلفة بحسب اختلاف الجهات المتدخلة في تنمية المجتمع المحلي. يركز البعض من هذه المناهج على قطاعات تنموية محددة، في حين يستهدف البعض الآخر فئات اجتماعية مهمشة أو يتناول مسائل محورية ضمن عملية التنمية، كما يركز البعض الآخر على مجالات إدارة الحكم المحلي أو لامركزية توفير الخدمات الأساسية. وقد اقتضى تطبيق كل من هذه المناهج التزاماً من الجهات المتدخلة لتنمية المجتمع المحلي، وفق شروط أساسية، مفادها ما يلي: تنفيذ برامج التمكين؛ تصميم الخطط في ضوء التعّرف على الاحتياجات الفعلية؛ إنشاء المؤسسات المحلية ودعمها؛ إطلاق مبادرات التعبئة والمشاركة؛ تنظيم عمليات الإدارة المحلية وتنسيق جهود التعاون؛ توفير البنى الأساسية؛ تعزيز الاستفادة من الخدمات العامة؛ مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي؛ إتاحة فرص الاستخدام؛ النهوض بمكانة المرأة؛ الحفاظ على البيئة...

(ج) من الصعب أن تكتمل صيغة تنفيذ هذه الشروط بالنسبة لتجارب تنمية المجتمع المحلي وسياساتها بمعزل عن مفهوم واضح ومنهج شامل لهذه التنمية. ولا ينفي ذلك نجاح بعض التجارب، بما فيها تجربة الاسكوا، في تعاملها مع أكبر قدر من الشروط الأساسية باعتمادها منهج شامل متعدد التخصصات ومتداخل القطاعات لمواجهة المشكلات الاجتماعية وتحقيق أهداف تنمية المجتمع المحلي القائمة على مبادئ العدالة والمساواة في تحسين ظروف ونوعية حياة أبنائه. لكن هذا النجاح انحصر تطبيقه ضمن مواقع جغرافية محدودة النطاق، كما استمر عرضة للتحديات ذات الصلة بموضوعَي الاستدامة والانتشار على مستوى أوسع من الأطر الجغرافية (مناطق أو محافظات).

باء- نموذج سياسة التدخل في تنمية المجتمع المحلي

٨- تركّز عرض هذا المحور على نموذج سياسة التدخل الذي اعتمدته الاسكوا لتطبيق مشاريعها الميدانية. وقد تضمن هذا النموذج مجموعة من المراحل، أبرزها: مرحلة التعرف على المجتمع المحلي وتحديد قضايا التنمية والإمكانيات المتاحة؛ مرحلة وضع خطة التنمية التي تشمل الأولويات والمشاريع وتوزيع المهام والبرنامج الزمني؛ مرحلة تنفيذ الخطة المتعلقة باختيار البدائل المناسبة والأدوار التنظيمية وتعبئة الإمكانات والقدرات والموارد؛ وصولاً إلى مرحلة المتابعة والتقويم التي تستهدف قياس وتقدير كمية ونوعية التقدم المحرز في تحقيق أهداف الخطة.

٩- وفي سياق توظيف خبرة تطبيق منهج الاسكوا لتنمية المجتمع المحلي بهدف التعرف على جدوى النموذج المعتمد لتوجيه مراحل سياسة تنمية المجتمع المحلي وتوفير خدمات المشورة الفنية، جرى تقديم نموذج عملي بناءً لطلب الحكومة اليمنية في هذا المجال. وقد تناول هذا النموذج تعريف المجتمع المحلي ومفهوم تنميته ومبادئه ومراحل تنفيذه، ومجالات المشاكل الاجتماعية موزّعة على خصائص المجتمع المستهدف. كما تناول مرتكزات طلب الحكومة للمشورة الفنية والمسائل المقترحة لتوفيرها والتوجهات المطلوبة لتكامل مستويات سياسة التنمية ومراحل تصميم هذه السياسة وضرورة تلاؤمها مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة. أما بالنسبة للتقرير المُقترَح بشأن هذه المشورة فيتضمن الآتي: (١) خلفية عامة حول

واقع التنمية ونظام الحكم؛ (٢) طبيعة المشكلات والقضايا الأساسية والجهود القائمة لمواجهتها؛ (٣) تشخيص مسائل التنمية وأولوياتها؛ (٤) تحديد غايات وأهداف سياسة تنمية مجتمعية متعددة الأبعاد والمقاربات؛ (٥) تأمين وسائل وأساليب التمكين والتوافق والمشاركة والتمويل، ضماناً لنجاح خطط تنفيذ السياسة واستدامة نتائجها؛ (٦) إجراءات متابعة وتقويم السياسة والبرامج المعتمدة؛ (٧) خلاصات واستنتاجات عامة.

١٠- تركزت مناقشة هذا المحور على ضرورة بحث التوجهات الاستراتيجية أو السياسة الحكومية المؤثرة على تنمية المجتمع المحلي، سواء بالنسبة لمؤسسات الإدارة المحلية للتنمية بصورة مباشرة، أو بالنسبة لمردود خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تطرقت هذه المناقشة إلى أبرز المسائل التي تثيرها المتابعة الميدانية في ما يخص تكامل المستويين الوطني والمحلي لسياسة تنمية المجتمع المحلي، موجزها ما يلي:

(أ) اعتماد مفهوم تنمية المجتمع المحلي في إطاره الشامل الذي يستهدف التغيير والمشاركة باتباعه منهج معالجة المشكلات الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المحلية التي تتمحور حول مبادئ العدالة والمساواة في تحسين مستوى المعيشة؛

(ب) تبني أهداف عامة أو توجهات متكاملة بين المستويين الوطني والمحلي لسياسة التنمية المحلية، مما يؤدي إلى تنسيق الجهود وترشيد استخدام الموارد وتعزيز الكفاءة والجدوى، والأهم من ذلك كله استثمار فرص الشراكة التي يعوّل عليها كعامل ربط وتطوير لعناصر سياسة التنمية ومستوياتها المختلفة؛

(ج) الربط والتكامل بين أغراض السياسات القطاعية والبرامج المعنية بتلبية احتياجات محددة في تنمية المجتمع المحلي ومواجهة مشاكله، وخاصة في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والسياسية، وتنمية المجتمع المدني، وتخفيف الفقر، تحقيق والعدالة الاجتماعية والمساواة، وتأمين الخدمات العامة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي خاصة للشباب والمعوقين، ومكانة المرأة، والبيئة؛

(د) توفير الشروط الضرورية لسياسة متكاملة للتنمية المحلية على المستويين الوطني والمحلي، وخاصة تلك المعنية بالإرادة السياسية، والتشريعات الملائمة، والآليات المناسبة للتنسيق، والمؤسسات الفاعلة في تقديم الخدمات العامة، والمشاركة النشطة للمجتمع المدني، والاعتمادات المالية الكافية، والالتزام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والعدالة الاجتماعية والمساواة، والبرامج المتطورة للدعم الفني والتقني، والموارد البشرية المؤهلة؛

(هـ) الالتزام بالمحافظة على الطابع المحلي في تنظيم عمليات التنمية وإدارة فعالياتها وتحقيق أهدافها.

١١- لا يمكن لتكامل المستويين الوطني والمحلي أن يخدم التنمية المحلية بمعزل عن سياسة اجتماعية متكاملة تلحظ نتائج البحث في المسائل الواردة في البند (١١)، لأن منهج هذه السياسة أو النموذج المتبع في عملياتها يضطلع بدور ملحوظ. ذلك أن قدراً كبيراً من اللغط ما زال قائماً حيال المفاضلة بين نماذج مختلفة أو مناهج متنوعة.

١٢- إن الواقع المجتمعي (بغض النظر عن المجال أو المفهوم الذي يتركز البحث عليه) لا ينقسم عملياً بموجب هكذا مفهوم أو مجال، ذلك أنه متداخل المجالات ومتفاعل القطاعات في الوقت عينه. وعليه، لا معنى للفصل بين الصحة والتعليم والسكن والتغذية وغيرها، بالنسبة للفرد المعني بها بقدر ما هو فصل تُعنى

به السياسات والبرامج، وبالتالي المؤسسات. كما أن المؤسسات والأنشطة القائمة في إطار هذا الواقع المجتمعي، تقوم على غاية معينة قد تخضع للتغيير تبعاً لتغير القيم والعلاقات السائدة في المجتمع.

١٣- لذلك، فإن المعرفة التخصصية باطراد هي سبيل مختبر لتطبيق نموذج منهجي وإعطائه ديناميكية التفاعل المستمر مع الواقع الذي يطبّق فيه. فالنموذجية ليست مسألة بسيطة وسهلة، وقد برزت صعوبتها على سبيل المثال لدى تحديد المجتمع المحلي: فلا المعيار الكمي (تجمّع جغرافي) ولا المعيار النوعي (ممارسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي) كافيان. وعلى الرغم من تفاوت التعريفات، يمكن الجمع بين الوجهات السياسية والاقتصادية لتمييز واقع المجتمع المحلي القائم على نمط معيشي معيّن.

جيم - بناء القدرات وتعزيز الشراكة في تنمية المجتمع المحلي

١٤- تركز عرض هذا المحور على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تطوير خطط تنمية المجتمع المحلي وبرامجها ومشاريعها بصيغة متعددة التخصصات ومتداخلة القطاعات، وذلك في ضوء ما قدمته الاسكوا من أدبيات وأدلة وبرامج، جرى تنفيذها في سلسلة من ورشات العمل والتدريب لبناء القدرات المؤسسية وتأهيل الموارد البشرية. كما تركز هذا المحور على مجالات تطوير برامج الاسكوا وأدبياتها وتوسيع نطاق الاستفادة منها في تنمية المجتمع المحلي، أو إمكانية تحويل هذه الأدبيات - بما فيها برامج التدريب - إلى مادة تقنية لدعم برامج التعليم الثانوي والجامعي، هذا بالإضافة إلى دعم مبادرات الشراكة وتشبيك علاقات القوى الفاعلة في التنمية.

١٥- في هذا السياق، جرى استعراض مداخلة حول تعزيز منهج الاسكوا وتطوير أدبياتها، تركزت على تقديم لمحة تاريخية حول تطور مفاهيم المنظمات الدولية في اللامركزية والمشاركة لتحقيق التنمية المحلية، ثم تخللها عرضاً لمفاهيم الإسكـــوا وأنشطتها في التنمية المحلية، وصولاً إلى اقتراحات في سبيل تطوير أدبيات الإســـكوا في هذا المجال. وأكدت هذه المداخلة على أهمية وضع أدبيات الاسكوا بين أيدي الباحثين لتكون موضوع تقييمات متعددة بحيث تسهم في تطوير مضمونها الثقافي والمنهجي، وتوسيع نطاق الاستفادة منها بحيث تخرج عن نطاق ورشات العمل والمنشورات وتوزيع الأدلة والبرامج المرجعية التي لا تطال سوى فئات محدودة من العاملين والمدربين والباحثين في مناطق وأقطار عربية معينة. لذلك، يُفترض أن تتجاوز هواجس الإجتهاد والتجديد، في مفاهيم ومناهج تنمية المجتمع المحلي، هواجس المهنيين والموظفين المحدودة في المؤسسات، لتصبح هواجس ثقافة النخب المتنوّرة، ولا سيما منها نخب الشباب الطامحين إلى التغيير فتدخل في ثقافة الناس وإدراكهم لحقوقهم، وخاصة في برامج التعليم الثانوي وفي البرامج الجامعية المعنية بعلوم التنمية المتكاملة، أبرزها: علم الإجتماع، وعلم النفس الإجتماعي، وعلم الإنتروبولوجيا الثقافية والاجتماعية. هذا بالإضافة إلى ضرورة إنشاء شراكة مع الوحدات الجامعية في مناطق التدخل التنموي التي توفر للمشاريع الإنمائية مورداً لتطوع الشباب، ناهيك عن تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجالس البلدية.

١٦- أما المناقشات بشأن هذا المحور، فتناولت المسائل التالية:

(أ) يشكل التمكين العامل الأكثر أهمية في مختلف مراحل ومستويات التدخل من حيث تطبيق منهج متكامل لتنمية المجتمع المحلي. ويمكن عزو هذه الأهمية إلى اعتماد منهج تنمية المجتمع المحلي على المشاركة، بما تقتضيه من تدريب وتعبئة الموارد والطاقات وتطوير المعارف والمهارات، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى القدرات المكتسبة والاتجاهات المتغيرة في السلوك والقيم. وفي هذا

السياق، وقرت برامج بناء القدرات في تنمية المجتمع المحلي، الأسس المنهجية لعمليات التدخل كما ساعدت على تحسين ظروف التمكين، من خلال ما يلي:

(١) تغيير توجهات وممارسات الجهات المتدخلة في تنفيذ تجارب تنمية المجتمع المحلي، من حيث مفهوم هذه التنمية ومرتكزاتها الأساسية؛

(٢) تعزيز خبرات متنوعة في إدارة البرامج والمشاريع وفق منهج شامل، وعمليات متعددة المراحل، وآليات الشراكة والتنسيق بين الحكومات والمنظمات الأهلية والمؤسسات المحلية والوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية؛

(٣) اكتساب مهارة تصميم وتنفيذ خطط وبرامج تنمية المجتمع المحلي وفق منهج يؤمن تكامل قطاعات التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...) ويوفر التداخل بين عملياتها وعناصرها، كما يعزز ترابط مصالح الفئات المستفيدة منها، ويدعم تنسيق جهود الجهات المعنية بمختلف مستوياتها؛

(٤) توفير قاعدة معرفية لبناء القدرات بصفتها ركيزة التغيير الإيجابي، ومنطلق لاستدامة عملية تنمية المجتمع المحلي. وقد تضمنت هذه القاعدة مجموعة متكاملة من الأدلة والبرامج والمراجع الفنية التي جرى اختبار جدواها بنظر المستفيدين منها؛

(٥) تطوير قاعدة معلومات حول الكوادر والمؤسسات وشبكات العمل المؤهلة للتدخل في تنمية المجتمع المحلي، وذلك بهدف تبادل الخبرات وتوظيف المهارات المكتسبة.

(ب) إن المشكلة في تطوير الأدبيات بصفتها أدوات أساسية للمعرفة، تكمن في توفر عدد محدود من الكوادر المؤهلة للعمل الاجتماعي التي تستخدم خبراتها في تنفيذ التجارب العملية، حيث تشكل نتائج هذه التجارب مجالات حقيقية لتطوير المواد الفنية في ضوء المعرفة المكتسبة من التطبيق والانخراط المتدرج في العمل. وقد تكون هذه النتائج "غير مباشرة"، وغالباً ما يُنظر إليها بأنها غير متوقعة وفقاً لأهداف مشاريع التدخل، لكن تظهر أهميتها من جهة ملاءمة منهج التدخل بناءً على النتائج المُحرزة في مواجهة المشاكل المطلوب حلها، مما يساعد على التقدم في إطار المعرفة.

دال - الجلسة الختامية

١٧- وفي جلسة ختامية لأعمال الحلقة، تركزت مداخلات المشاركين على الملاحظات التالية:

(أ) تؤدي برامج الاسكوا لبناء قدرات العاملين والمدربين والباحثين غرضها بصورة فاعلة من حيث توفير المعلومات للمشاركين فيها بشأن تنمية المجتمع المحلي؛ كما تؤدي مناهج التدخل في التنمية المحلية وتدريب المدربين والبحث بالمشاركة غرضها الملموس في توجيه عمليات التنمية وتعزيز دور الشركاء فيها.

(ب) إلا أن اكتساب المعلومات، رغم الأهمية التي تضطلع بها من حيث المعرفة والتمكين، قد تحول دون تقدم هذه القدرات والخبرات المكتسبة في حال لم تستمر عملية التدريب والتعلم. ينطبق الأمر عينه على منهجية التمكين من حيث توجيه عمليات التنمية وتعزيز الشراكة فيها.

(ج) لذلك، فإن منهجية التنمية أو سياستها لا يمكن حصرها بنماذج جامدة، إذ يتبين لدى تطبيقها أن جوهر عملية التنمية يرتكز على التغيير. مما يستدعي ضرورة تحديث القدرات والتوجهات لمواكبة هذا التغيير والاستجابة لما يطرحه من مسائل طارئة ومن تعقيدات وتداخلات، أقل ما يقال، أنها خاضعة حالياً لوتيرة متسارعة في تغيّر الأوضاع الاجتماعية.

(د) بناءً عليه، فقد نجحت هذه الحلقة كنموذج في إطلاق عملية الحوار بين الفرقاء المعنيين بمسائل التنمية المحلية. لذلك، من المفيد تحويلها إلى منبر متواصل لتبادل الرأي حول المسائل التي ارتأى المشاركون في هذه الحلقة أهمية العمل على بلورتها. إن مسعى الاسكوا إلى إتاحة الفرصة أمام المشاركين في حلقة الحوار هذه لتقديم رأيهم وخلاصة تجربتهم وحصيلة مشاركتهم، بهذه الصورة أو تلك، في برامجها ومناهج عملها ضمن أطر التنمية المحلية، هو مسعى جيد المردود ويلقى الترحيب والتشجيع. لذا، من المهم عدم اقتصاره على مناسبة عقد هذه الحلقة فحسب، إنما العمل على تكراره في مناسبات أخرى. ويمكن الاستفادة من نموذج العمل في هذه الحلقة، ومن نتائج الحوار بشأن مسائلها، في عملٍ أوسع نطاقاً وهو إشراك فعاليات المجتمع المدني في رصد ومتابعة السياسات الاجتماعية التي تضعها حكومات دول المنطقة؛ وذلك تمهيداً لوضع تصوّر أوّلي بشأن تعزيز مشاركة هذه الفعاليات مع الحكومات في مختلف مراحل السياسة الاجتماعية.

ثالثاً- الحضور وتنظيم حلقة النقاش

ألف- افتتاح أعمال حلقة النقاش

١٨- افتُتحت أعمال الحلقة برعاية معالي وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، السيدة سهير العلي، وألقت معاليها كلمة افتتاحية ركزّت فيها على أهمية التنمية المحلية في المجتمعات العربية نظراً للدور الذي تؤديه في مكافحة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، كما شددت على ضرورة وضع تشريعات متكاملة ومتناغمة تنظم عمل المؤسسات المعنية بالتنمية المحلية، بالإضافة إلى تعزيز دور الإدارات المحلية وتقوية أواصر المشاركة الشعبية واللامركزية وتعزيز مساهمة مؤسسات المجتمع المدني. كما ألقى مدير عام المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى (كاردني)، السيد خلدون الصبيحي، كلمة أثنى فيها على جهود الاسكوا المتواصلة في تنمية المجتمعات المحلية، وتطرق إلى التعاون بين الاسكوا وكاردني التي ساهمت في إنجاح المرحلة الأولى من مشروع بناء قدرات الموارد البشرية في مجال تنمية المجتمع المحلي الذي نُفّذ في كل من لبنان وسورية والأردن ومصر، كما شدد على ضرورة تطوير هذه المبادرة. أما كلمة الاسكوا فألقاها السيد وليد هلال، رئيس فريق سياسات التنمية الاجتماعية بالمشاركة، أكّد فيها على اهتمام الجهات المنظمة لهذه الحلقة بتوصيات المشاركين فيها وتوجيهاتهم لتطوير منهج الاسكوا وأدبياتها وتعزيز فرص الاستفادة منها في الحوار البنّاء بشأن مسائل السياسة الاجتماعية.

باء- الحضور

١٩- شارك في حلقة النقاش خبراء وأخصائيون في التنمية المحلية، كما شارك كوادر من المستفيدين من برامج الاسكوا الذين يعملون في إدارة المشاريع والبرامج الحكومية والأهلية. وشارك أيضاً ممثلو جهات مانحة ومسؤولو برامج في منظمات أهلية وإقليمية ودولية، إضافة إلى موظفي الاسكوا. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

جيم- مكان حلقة النقاش وتاريخ عقدها

٢٠- انعقدت حلقة النقاش في فندق الراديسون في عمان-المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧.

دال- الوثائق

٢١- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير لائحة بالوثائق التي قُدّمَت في حلقة النقاش.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد عمر العمري
رئيس مديرية المشاريع
صندوق التنمية والتشغيل – عمان
هاتف: (مكتب) ٤٦١٨٨٥١-٦-٩٦٢
(خليوي) ٧٧٧٤٢٦٢٥٥-٩٦٢
فاكس: ٤٦١٨٨٧٦-٦-٩٦٢
بريد إلكتروني: omari7@yahoo.com , oomari@siyaha.org

السيد غالب تفاحة
مساعد المدير العام
مدير دائرة بحوث ودراسات التنمية
المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى - CARDNE
عمان
خليوي: ٥٦٠٦٢٣٠-٧٩-٩٦٢
تليفاكس: ٥٩٢٤٣٤٨-٦-٩٦٢
٥٩٣٤٧٠٨-٦-٩٦٢
بريد الكتروني: gtuffaha@yahoo.com

السيدة سميرة المجالي
مستشارة المركز في مجال تنمية المجتمع المحلي
المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنميةالريفية في الشرق الأدنى - CARDNE
خليوي: ٥٥٤٦٣٣٩-٧٩-٩٦٢
تليفاكس: ٥٩٢٤٣٤٨-٦-٩٦٢
بريد الكتروني: majali28@yahoo.com

الجمهورية العربية السورية

السيدة رائدة أيوب
رئيسة مديرية تنمية المرأة الريفية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
دمشق
هاتف: (خليوي) ٩٣٥٣٤٤٥٦-٩٦٣
(عادي) ٢٧٧٣٥٣٢-١١-٩٦٣
فاكس: ٢٢٣٣٧٢٤ / ٢٢٤٤٠٧٨-٩٦٣

فلسطين

السيد محمد غضية
مدير عام
وزارة التخطيط
رام الله
هاتف: (خليوي) ٩٩٢٤٩٩٨٥-٥-٩٧٠
(عادي) ٢٩٧٣٠١٠-٢-٩٧٠
فاكس: ٢٩٧٣٠١٢-٢-٩٧٠
بريد إلكتروني: mghadia@yahoo.com

الجمهورية اللبنانية

السيد أنطوان مسرّه
بروفسور في علم الاجتماع
بيروت
هاتف: (خليوي) ٣٦٩٥٧٠-٣-٩٦١
تلفاكس: ٣٢٥٤٥٠-١-٩٦١
٢١٩٦١٣-١-٩٦١
بريد إلكتروني: antoine@messarra.com

السيد منير مهنا
مدير مركز الخدمات الإنمائية، راشيا-لبنان
وزارة الشؤون الاجتماعية
هاتف: (عادي) ٥٩١١٠٦-٨-٩٦١
خليوي: ٢٥٠٨٥١-٣-٩٦١
فاكس: ٥٩١١٠٦-٨-٩٦١
بريد إلكتروني: mounir064@hotmail.com

السيد مصطفى أديب
مدير عام وأمين سر
مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط – بيروت
هاتف: (خليوي) ٢٤٧٤١٧-٣-٩٦١
(عادي) ٤٢٩٩٩٠-٦-٩٦١
فاكس: ٤٢٩٩٩١-٦-٩٦١
بريد إلكتروني: mustapha.adib@cesmo.org

السيد رياض علم الدين
منسق عام
مؤسسة الصفدي – لبنان
هاتف: (خليوي) ٩٦١-٣-٤٨٩٤٨٨
(عادي) ٩٦١-٦-٢٠٤٩٤٠
فاكس: ٩٦١-٦-٢٢٩٤٨٨
بريد إلكتروني: admn@safadi-foundation.org

السيد أحمد بعلبكي
أستاذ علم الاجتماع والتنمية
الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع
هاتف: ٩٦١-٣-٨٢٧٦٩٩
بريد إلكتروني: baalbaki41@hotmail.com

جمهورية مصر العربية

السيد مصطفى عبد الفتاح
وكيل وزارة للاتفاقيات الدولية والتدريب
وزارة التنمية المحلية-جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
هاتف: (خليوي) ٢٠٢-١٠٣٧٦٤٩٢٢
(عادي) ٢٠٢-٣٣٧٤٤٩٣
(منزل) ٢٠٢-٧٥١٥١١٣
فاكس: ٢٠٢-٧٤٩٨١٧٦
بريد إلكتروني: moustafa_ordev1@yahoo.com

المملكة العربية السعودية

السيد أشرف مجاهد
مدير إدارة البرامج والمشاريع
مؤسسة الملك خالد الخيرية – الرياض
هاتف: (خليوي) ٩٦٦-٥٥٩١٩٨٧٣٠
فاكس: ٩٦٦-١٢٧٦٥٩٤٧
بريد إلكتروني: drashraf@kkf.org.sa

الجمهورية اليمنية

السيد سليمان القطابري
مدير عام السياسات القطاعية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
صنعاء
هاتف (خليوي): ٩٦٧-٧٧٧٦٧٧٣٩١/٧٧٢٣٥٨٤٩
فاكس: ٩٦٧-١-٢٥٠١٢٠
بريد الكتروني: salkataberi@hotmail.com

جامعة الدول العربية

السيد ابراهيم السَّوري
مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ومدير الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
جامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٥٧٤٣٠١٣/٥٧٥٠٥١١
(الرقم الفرعي ٣٧٦٤)
خليوي: ٢٠١٢-٣٩٣٠٣٧٤
فاكس: ٢٠٢-٥٧٦١٠١٧/٥٧٤٠٣٣١
بريد إلكتروني: socialdev.dept@las.int

السيد طارق نبيل النابلسي
مسؤول اللجنة الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
جامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٥٧٤٣٠١٣/٥٧٥٠٥١١
فاكس: ٢٠٢-٥٧٦١٠١٧/٥٧٤٠٣٣١
بريد إلكتروني: tarek.nabulsi@las.int

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الاسكوا

السيد وليد هلال
رئيس فريق سياسات التنمية الاجتماعية بالمشاركة
إدارة التنمية الاجتماعية - الاسكوا
هاتف: ٩٧٨٤٠٦-١-٩٦١
فاكس: ٩٨١٥١٠/٥١١-١-٩٦١
بريد إلكتروني: hilalw@un.org

السيد موسى شتيوي
مستشار إقليمي
إدارة التنمية الاجتماعية - الاسكوا
هاتف: ٩٨١٣٠١/٣١١-١-٩٦١
(الأردن-خليوي) ٧٩٥٥٦٠٦٧٦-٩٦٢
فاكس: ٩٨١٥١٠/٥١١-١-٩٦١
بريد إلكتروني: shtewi@un.org
mjcsr@go.com.jo

السيدة بيان طبارة
مسؤول أول للشؤون الاجتماعية
فريق سياسات التنمية الاجتماعية بالمشاركة
إدارة التنمية الاجتماعية - الاسكوا
هاتف: ٩٧٨٤٢٠-١-٩٦١
فاكس: ٩٨١٥١٠/٥١١-١-٩٦١
بريد إلكتروني: tabbarab@un.org

السيدة نادين ضو
مساعدة فريق سياسات التنمية الاجتماعية بالمشاركة
إدارة التنمية الاجتماعية - الاسكوا
هاتف: ٩٧٨٤٠٥-١-٩٦١
فاكس: ٩٨١٥١٠/٥١١-١-٩٦١
بريد إلكتروني: daou@un.org

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	الرمز
١- جدول الأعمال المقترح	
٢- مذكرة توضيحية	
٣- معلومات للمشاركين	
٤- تقرير حول منهج الاسكوا في برامج ومشاريع تنمية المجتمع المحلي	
٥- ورقة بعنوان "محاولة في تعزيز منهج التنمية المحلية في أدبيات الإســكوا" (السيد أحمد بعلبكي)	
٦- ورقة بعنوان " عرض حول جدوى منهج الاسكوا لتنمية المجتمع المحلي" (السيد مصطفى عبد الفتاح)	
٧- ورقة بعنوان " نموذج سياسة التدخل في تنمية المجتمع المحلي" (السيد وليد هلال)	
٥- البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية - شروق	E/ESCWA/SDD/2004/6
٦- بناء قدرات العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية في لبنان	E/ESCWA/SDD/2005/3
٧- منشور حول "مشروع بناء قدرات الموارد البشرية في تنمية المجتمع المحلي" (اللغة العربية والإنجليزية)	
٨- مقال للسيد أنطوان مسرّه بعنوان "هل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية موقع في السياسة اللبنانية؟"	جريدة " النهار " اللبنانية، صادرة يوم السبت ٣ آذار ٢٠٠٧